الأمم المتحدة

E/AC.51/2016/L.4/Add.12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
24 June 2016
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والخمسون
٣١ أيار/مايو – ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد أليغ يرمالوفيتش (بيلاروس)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

(البند ٣ (ب) '٢')

البرنامج ٦
الشؤون القانونية

١ - نظرت اللجنة، في جلستها العشرين المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في البرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6 (Prog. 6) و Corr.1 و 2). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن الإطار الاستراتيجي المقترح، واردة في ورقة الاجتماع E/AC.51/2016/CRP.1/Rev.1.

٢ - وعرض وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

010716 010716 16-10906 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أعرب عن آراء تؤيد وتقدر العمل الهام الذي يضطلع به مكتب الشؤون القانونية. وشددت الوفود على أهمية برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وكذلك تعميم المنشورات والمعلومات القانونية. وفي هذا الصدد، جرى التنويه بفائدة المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، جرى التأكيد على الحاجة إلى مواصلة تعميم النسخ الورقية، وخاصة على المحامين في البلدان النامية.

٤ - ونوهت الوفود بمساهمة برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في فهم القانون الدولي، وشددت على ضرورة أن تواصل الدول الأعضاء دعمه، بطرق منها كفالة استمرار التمويل المستقر، تجنبا لأي اضطراب في البرنامج.

٥ - وأشير إلى الفقرة ٦-١٠ الواردة ضمن استراتيجية البرنامج الفرعي ١، تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل، التي نصت على أن الأمين العام، بوصفه القيِّم على تنفيذ اتفاق المقر، يقوم بتعزيز تنفيذ هذا الاتفاق، وبخاصة البندين ١١ و ١٣ (أ) من المادة الرابعة اللذين ينظمان الالتزام القانوني للبلد المضيف بمنح تأشيرات دخول لمسؤولي جميع الدول الأعضاء الذين يحضرون اجتماعات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن القلق إزاء ما يواجهه بعض الدول الأعضاء من صعوبات متكررة في الحصول على التأشيرات اللازمة والتمست معلومات عن الكيفية التي يتعامل بها مكتب الشؤون القانونية مع هذا الوضع، بما في ذلك عما إذا كان هناك أي تقرير عن هذا الموضوع. وأشير إلى أنه لا توجد أي إنجازات متوقعة أو مؤشرات إنجاز تتعلق بتنفيذ الاتفاق.

٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، ارتئي أن مؤشر الإنجاز بحاجة إلى أن يصقل، بالنظر إلى أن الطريقة التي عرض بها لن تتيح المقارنة مع بيانات الفترات السابقة. وطلب توضيح بشأن ما يراد قياسه بمؤشر الإنجاز التالي: ''وضع الصيغة النهائية لنسبة عالية من الصكوك القانونية فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة''. وبخصوص الفقرتين ٦-٦ و ٦-٧، طلب تقديم إيضاح بشأن الكميات المحددة من الخدمات والإرشادات القانونية التي ستقدم إلى الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة.

٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، ارتئي أن من الضروري أن يتضمن الإطار الاستراتيجي نصا بشأن التعاون بين مكتب الشؤون القانونية والمؤسسات القانونية الأخرى، بما في ذلك المحاكم الدولية والآلية الدولية لتصريف

الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة، التي أسهمت إسهاما كبيرا في إحلال السلام وإرساء سيادة القانون على الصعيد الدولي. والتمس تقديم معلومات عن الدعم الفني المقدم إلى لجنة القانون الدولي، ولا سيما ما يقوم به مكتب الشؤون القانونية في ضوء توصية اللجنة الخامسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بضرورة استيعاب الاحتياجات المالية للجنة الناشئة عن أعمال دورتها السابعة والستين (انظر A/C.5/70/L.17، الفرع واو). وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (ب) '٢'، اقترح الاستعاضة عن عبارة ''المستخدمين النهائيين'' لما يوزع من منشورات ووثائق ومعلومات قانونية بـ ''المستفيدين''، ولا سيما من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، طلبت توضيحات بشأن دور المكتب والتدابير التي يتخذها في سبيل زيادة فرص استفادة البلدان النامية من المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي.

٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، قانون البحار وشؤون المحيطات، تم الترحيب والإشادة بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية. وطلبت إيضاحات بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٣٥ المتعلق بالمحيطات وقانون البحار والخطوات التي يتخذها المكتب من أجل تحقيق الأهداف المتصلة بالمحيطات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك تبيان ما إذا كانت هناك أي مبادرات إضافية مقررة. وأثيرت استفسارات بشأن الجهود المبذولة لإعادة ترتيب أولويات عملها من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في حدود الموارد المتاحة.

٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا، رُئي أن مؤشر الإنجاز (أ) '١' زيادة عدد القرارات التشريعية (التصديقات والتشريعات الوطنية) - يقدم معلومات مفيدة لكنه لا يقيس إنجازات الأمانة العامة وإنما إنجازات الدول الأعضاء. ورُئي أيضا أن المؤشرين المقابلين للإنجاز المتوقع (أ) كان ينبغي أن يشيرا إلى تحسين التوقيت في القرارات التشريعية بدلا من الإشارة إلى زيادة عدد القرارات التشريعية.

١٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها، رُئي أنه ينبغي النظر في جعل جميع الاتفاقات متاحة على الإنترنت، بما في ذلك النصوص المحددة باعتبارها نصوصا ''للنشر المحدود''. وطلبت إيضاحات أيضا بشأن الولاية ذات الصلة ببرنامج قسم المعاهدات الخاص بنظام الحوسبة، على النحو المبين في الفقرة ٦-٣١، ولا سيما بشأن الأدوات الجديدة للإبلاغ عن المعاهدات والتدابير الرامية إلى جعل الموقع الشبكي أيسر تصفحاً لمستخدمي الأجهزة الإلكترونية النقالة.

الاستنتاجات والتوصيات

١١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على النص الشارح للبرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، رهناً بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١
تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز الحالي بما يلي: ''' ١' الحفاظ على نسبة مئوية عالية في وضع الصيغ النهائية للصكوك القانونية فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة''.

ويضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) '٢' يكون نصه كما يلي: ''عدد الإرشادات المقدمة بشأن المسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق أحكام الميثاق، والاتفاقات القانونية، وقرارات الأمم المتحدة، والمسائل العامة المتعلقة بالقانون الدولي العام لكفالة التطابق والتساوق في ممارسة القانون''.

البرنامج الفرعي ٣
التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز الحالي (ب) '٢' بما يلي: '' زيادة عدد المستخدمين النهائيين لما يوزع من منشورات ومواد تدريب ووثائق ومعلومات قانونية في الشكل الورقي والشكل الإلكتروني بمختلف اللغات، وفقا للممارسة الحالية''.

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) '٤' يكون نصه كما يلي: ''زيادة عدد المستفيدين من برامج التدريب والزمالات''.

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) '٥' يكون نصه كما يلي: ''إصدار المنشورات القانونية في حينها، بما في ذلك النسخ الورقية، وفقا للممارسة الحالية''.

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) '٦' يكون نصه كما يلي: ''زيادة عدد مستخدمي المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي في البلدان النامية''.

البرنامج الفرعي ٤
قانون البحار وشؤون المحيطات

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) ’٢‘ يشطب ما يلي: ’’، وتنفيذ الأهداف المتعلقة بالمحيطات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠‘‘.

الاستراتيجية

الفقرة ٦-١٩

يشطب ما يلي:’’، وتنفيذ الأهداف المتعلقة بالمحيطات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠‘‘.